لا للمبتزين وتجار السياسة

المؤتمر الشعبي العام

■ نجيب غلاب

قراءة تحليلية في خطاب الرئيس صالح «١-٢»

دور القائد السياسي في إحداث التغيير والتحولات التاريخية

■ القائد السياسي حسب اعتقاد الرئيس صالح لابد أن يكون له دور سياسي قوي وفاعل في إحداث التغييرات والتحولات المجتمعية وعليه أن يشارك الآخرين ويتعاون مع الجميع حتى يتم تحقيق حاجات الناس وطموحاتهم المعبرة عن واقعهم، وعلى القائد أن يقوم بتحديد الأهداف وتوضيحها وقيادة العملية التاريخية والتحول المجتمعي نحو الأفضل إلا أن عملية البناء وإحداث التحول في المجتمع حسب اعتقاده هي مسئولية مشتركة.

ويرى الرئيس صالح أن دور القائد السياسي في العملية التاريخية يتمثل في المبادرة والعمل على تحمل المسئولية في إنقاذ البلد من الظلام والفساد والشر والانتقال به إلى العدل والخير، والمبادرة وحمل المسئولية وأن كانتا للقائد إلا أن عملية التغيير والإصلاح تحتاج إلى تعاون الجميع كما أنها بحاجة إلى الزمن والجهد والإمكانات وهي نظرة واقعية توضح طبيعة اعتقاد الرئيس صالح في التغيير في العملية التاريخية ودور القائد السياسي فيها فالعملية التاريخية وإحداث التحول والتحكم بها مرتبط بالظروف الموضوعية المحيطة وإصرار الانسان في القيادة والمجتمع على التغيير وتجاوز الواقع الرديء.

ويمكننا فهم المقولات السابقة من خلال دراسة تجربة الرئيس في الحكم والأفكار التي بناها من خلال تعامله مع الواقع أما بتحويل الواقع إلى فكرة لتصبح خبرة مستقاة من الواقع وجزءاً من بنية الرئيس الفكرية أو بطرح رؤى فكرية بهدف إصلاح الواقع مستقاة من خبرته ومن المشروع الوطني الذي حُددت ملامحه بوضوح في الميثاق الوطني. وفي كلتا العمليتين فإن الرئيس صالح كوّن لنفسه رؤية متماسكة شكلت إطاراً فكريا متماسكا يفسر فهم الرئيس صالح لدوره في إحداث التحول في المجتمع والدولة.

قبول المخاطرة من أجل الوطن

جاء الرئيس صالح إلى السلطة واليمن تعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار، والصراع السياسي على السلطة قد بلغ إلى الحد الذي جعل الجميع يخافون من أن يكونوا على رأسها، ولكن الروح الوطنية التي تمتع بها الرئيس جعلته قادرا على قبول المخاطرة في خوض غمار التحديات التي ستواجه الرئيس القادم الذي قد يدفع حياته ثمنا.

ولا يمكن لطامح سلطة أن يتجرأ على هكذا سلوك، ولكن الهمّ الوطني والتضحية من أجل المبدأ هي التي تدفع المرء للموافقة على تولي المسئولية، يقول الرئيس صالح مبرراً توليه لرئاسة الجمهورية: «قبلتها لأني رأيت أنه إذا لم يتحمل أي شخص المسئولية في ذلك الوقت فسيكون مصير البلد هو التقسيم والتمزق والشتات وان البلد ستكون معرضة للتدخل الخارجي وتمزيق الوحدة الوطنية فعلى هذا الأساس قبلت أن أتحمل المسئولية وأبذل جهدي» (١). وهذا السلوك وإن كان فيه مغامرة ومخاطرة ولكنها مقبوله فالوضع قد وصل إلى درجة من السوء بحيث تنتهي كل الحسابات لتصب في خانة إنقاذ الوطن من وضعه أيًا كانت التضحيات وهي مخاطرة محسوبة لأن ثقة الرئيس بنفسه وقناعته على قدرته على تحمل المسئولية المقرونة بالجهد والعطاء ستدفع كل القوى الوطنية والمجتمع للتعاون معه.

والتجاوز هو جوهر وهدف الحركة التي عمل من أجلها الرئيس وإن أصابها بعض التعثر فهي حركة واقعية مبنية على فهم للواقع والبيئة المحيطة وهنا تظهر أعظم تجليات الزعامة الحقيقية التي تبنى علاقتها مع الناس على اساس الصدق والامانة فالرئيس لم يكن يوما بائعا للاوهام وهذا ما جعل اليمنيين يمنحونه ثقتهم بشكل دائم يقول الرئيس صالح: «ولا يعني هذا أنني كنت مراهنا على أنني قادر أن أصلح البلد مائة في المائة لكن سأبذل جهدي بقدر ما استطيع وأحاول تجنب البلد المشكلة.. ولا يعني ذلك إنني سآخذ عصا سحرية بمجرد من استلم السلطة أطوع البلد وتكون كلها على ما يرام لكن – كما قلت – سأبذل جهدي مع المخلصين مع أبناء شعبنا من اجل معالجة الأوضاع في البلد وتجنب البلد التدخل الخارجي وتمزيق الوحدة الوطنية بقدر ما أستطيع» (٢).

ولم يمنح الرئيس صالح نفسه حق التصرف أو تعالى على الناس فهدفه كان بناء التوازن والتوافق وتحقيق الامن والاستقرار وهذا لايمكن حدوثه إلا بمنح الناس حرية الفعل والقول والمشاركة فالمسئولية جماعية ومشتركة والناس هم صنّاع الحدث والقائد ليس إلا معبر عن اصحاب الحق فالقائد لا يمكنه إلا أن يكون شريكاً في العملية التاريخية وإن كان مبادراً ويؤكد ذلك بقوله: «الحفاظ على سيادتنا الوطنية وضمان استقلال بلادنا والعمل على تقدمها وازدهارها هي مسئولية جماعية مشتركة وليست مسئولية أحد دون أحد أو مهمة الحاكمين دون المحكومين»، «فالمسئولية مشتركة ونحن جميعاً مطالبون أن نسهم فيما يعود على وطننا بالنفع والفائدة» (٣).

وهذا لا يتناقض مع أن يكون القائد هو صاحب الكلمة الفصل في اختيار واقرار الخيار الملائم لمصالح الناس فهذه مسالة طبيعية بل أن ذلك يشكل الطريق الحقيقي للقيادة التي تشارك الجميع ثم تحدد النافع للناس بعد الحوار والنقاش والتواصل والاتصال معهم وفهم البيئة المحيطة ثم اتخاذ القرار المتوافق مع الواقع بجوانبه المختلفة ومع اقرار السياسية يصبح الجميع مسئولين في التنفيذ حتى تتحقق المصالح بصورتها المتوخاة يقول الرئيس صالح: «أنا من يقر سياسته الخارجية والداخلية»، «سنعمل باستمرار على تلبية احتياجات ابناء شعبنا وفق الخطط والبرامج التنموية والإمكانيات المتاحة مستمدين يد العون من الله سبحانه وتعالى ومن تأييد ومساندة جماهير الشعب ومشاركتها في تحقيق التنمية المنشودة» «على المواطنين أن يتعاونوا مع الحكومة فالمسئولية مشتركة» يتحملها كل أبناء الوطن بلا استثناء فـ"اليمن ملك جميع ابنائه ومسؤوليتهم جميعاً دون استثناء أفراداً أو جماعات أو أحزاباً في السلطة وفي المعارضة وعلينا جميعاً الاضطلاع بواجب تلك المسئولية الدينية والوطنية والأخلاقية»، «فبناء الوطن مسئوليتنا جميعاً وواجبنا دون استثناء» «ومسئولية الجميع دون استثناء أياً كان مواقفهم أو توجهاتهم السياسية أو قناعتهم الفكرية» (٤).

وهذه الرؤى الفكرية تعبر عن نقلة نوعية في فكر الرئيس صالح وهي تجسيد لخلاصة الفكر الانساني في تعامله مع السياسة كعملية جماعية تخدم الجميع ومبنية على الحرية والنقاش والحوار وصناعة الحياة بشكل جماعي فيما يخدم الكل بصرف النظر عن الاختلافات فالمسئولية الوطنية المقرونة بالمسئولية الاخلاقية قادرة على أن تجعل من المختلفين قوة قاهرة لكل الخصومات وللاعداء وقوة لا همّ لها إلا خدمة المواطن الانسان.

أمثله من الواقع

فالدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون مثلا كهدف أقصى للقائد السياسي يرى صالح أن على القائد أن يسهم بفاعلية في تحديد الهدف وتوضيح معالمه إلا أن الانتقال بالهدف إلى حيز الواقع العملي ليست مسئولية القائد وحده لأنه لا يستطيع بل هي مسئولية جماعية يتحملها ابناء الوطن أفراداً و أحزاباً في السلطة وفي المعارضة ، فدولة النظام والقانون: «هي منظومة متكاملة ولا يمكن بناء دولة المؤسسات بإصدار مرسوم ولكن عبر تكاتف الجهود الوطنية من أجل الحفاظ على المؤسسات والالتزام بقوانينها ولوائحها وأنظمتها والنظام والقانون مسؤولية الجميع مسئولية كل ابناء الوطن وليس مسئولية الحكومة فحسب أو البرلمان أو الرئاسة» (٥).

وهذا النظرة ليست إلا تعبيراً عن فهم كامل لمسالة التغيير التي لا يمكن أن تحدث بفعل القوة والقهر والاجبار وإنما مرتبطة بحركة المجتمع والتغير الذي يحدث في بنيته الفكرية ليصبح السلوك نتاجاً طبيعياً للفكر فالوعي بالفكرة يحدث سلوكاً إيجابياً خادماً للواقع وللناس، فالمؤسسة ليست إلا بنية فوقية أما أن تتحول إلى قوة قاهرة تسير الناس لصالح النخب أو تكون قوة شرعية لخدمة الناس، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا أن تصبح الدولة ومؤسساتها المختلفة تعبيراً عن الناس وجزءاً من وعيهم فيصبح الناس هم من صنع المؤسسة وقادرين على تفعيلها ومحاربة كل من يريد أن يخرجها عن مسارها.

أيضاً التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والمعركة العلمية وبناء الإنسان، كعوامل مهمة وضرورة في تغيير أوضاع المجتمع وتحسين أحواله المعيشية وغيرها، مسئولية مشتركة دور القائد فيها أن يحدد معالمها ويتعاون مع الآخرين في تنفيذها. يقول الرئيس صالح: «والتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي وترسيخ الأمن والاستقرار مسؤولية مشتركة على جميع ابناء الشعب وقواه السياسية والاجتماعية» فـ"المعركة ليست معركة الحكومة وحدها بل معركة الشعب بكل قواه وفئاته الاجتماعية ومعركة الأحزاب والقوى السياسية في السلطة والمعارضة» (٦).

ويعتقد الرئيس صالح أن أية معضلة وطنية تواجه القائد فعليه بذل قصارى جهده ولكن المسؤولية تظل مشتركة بين الحكومة والمعارضة، «إن جميع الأحزاب سواء في السلطة أو المعارضة تتحمل مسؤولية كاملة ومشتركة في إيجاد وتنفيذ الحلول اللازمة للمعضلات الوطنية» (٧).

ويصل الرئيس إلى خلاصة فحواها أن القائد السياسي يقوم بدورين أساسيين فمن واجبه أن يحدد الهدف بوضوح أولا ثم يعمل على بعث الروح التعاونية في المجتمع حتى تصبح الحركة قادرة على ترجمة الأهداف وهذا يعني أن التكامل والتعاون بين الجهدين الشعبي والرسمي يمثل الطريق الأكثر فاعلية لإحداث التغيير والتطور (٨).

ولأن الرئيس صالح قائد مسئول فانه على قناعة أن بعض القضايا يتحمل مسئوليتها القائد والحكومة أولا ولكنها أيضاً مسئولية كل المواطنين فمكافحة الفساد المالي والإداري، «المسئولية في المقام الأول مسئولية الحكومة والدولة ولكنها مسئولية أيضا كل المواطنين»، وهذه الرؤية تعبر عن مواقف الرئيس الرافضة دائما للفساد، والسياسات المختلفة التي تقوم بها القيادة في الوقت الراهن هي محاولات جادة حتى تقوم الدولة بواجباتها بمكافحة آفة الفساد وبطريقة علمية ومنهجية واضحه بإصدار حزمة من القوانين وإنشاء هيئات متخصصة ولكن يظل المجتمع هو القوة القادرة على اجبار الحكومة على تفعيل هذه القوانين لتصبح سارية المفعول، ويتحمل المجتمع بقواه المختلفة مسئولية الرقابة والمطالبة بمحاربة قوى الفساد.

هذه المسئولية التشاركية التي حكمت فكر الرئيس صالح مبنية على اعتقاد أساسي لديه بأن القائد السياسي ليس إلا معبراً عن إرادة الجماهير، والأهداف الأساسية له تتحقق بمساندة الجماهير ودعمها له وعندما تتحقق الأهداف كالوحدة والديمقراطية فإنها إنجازات تصبح ملك الشعب صاحب المصلحة الحقيقية والقائد في النهاية ليس إلا معبراً عن هذه الإرادة إلا أن القائد السياسي يتحمل المسئولية التاريخية تجاه إحداث التغيير والتحول ولابد في وجودها والحفاظ عليها وصيانتها بل وتطويرها نحو الأفضل (٩).

فالوحدة مثلاً حسب إعتقاده بعد أن تحققت أصبحت راسخة والشعب قادر على حمايتها ولم يعد للقائد السياسي تأثير سلبي عليها فأثناء الأزمة السياسية اعتقد الرئيس صالح أن الوحدة ليس عليها خطر لأنها، «ليست برأس علي عبدالله صالح أو علي سالم البيض أو قائد سياسي في الوطن ولكنها في يد الشعب وهو الحارس وهو المؤمن وهو الموحد».

فالوحدة كما يرى تحققت وستستمر لأنها هدف استراتيجي للشعب كله ولا خوف عليها لأن «الشعب كله يريد الوحدة» والقائد وإن كانت بالنسبة له همّاً أساسياً وهدفاً جوهرياً وعلاقته بها علاقة وجدانيه قائمة على الحب ولكنه في النهاية معبر عن إرادة الجماهير يقول صالح: «فأنا عاشق وحدة كان همي توحيد اليمن وإزالة كل عقبة من طريقها»، «وكنت في ذلك أعبر عن وجدان الناس في اليمن وآمالهم في الوحدة» (١٠).

وحركة القائد في الاصل لم تكن بسبب طموح ذاتي وأنما رغبة من القائد في تحقيق طموحات الناس وبهذا الخصوص يقول: «تحركنا في اتجاه الوحدة لا يرتبط بمسالة مزاجية أو نتيجة لأهواء أو طموح ذاتي للقيادة ولكن توجهاتنا الوحدوية نستمدها من حماس الجماهير وتفاعلها مع هذه القضية الوطنية الاستراتيجي ... ولم نتحرك في هذا الاتجاه إلا لثقتنا كل الثقة بأننا نمثل الإرادة الشعبية ولو كنا نعرف أن هناك تقاعساً في الإرادة الشعبية عن تحقيق الوحدة لما أقدمنا على هذه الخطوة» (١١).. أي أن القائد أولا وأخيرا ليس إلا معبرا عن أرادة الناس ومترجماً لأهدافهم والفضل يعود لهم ويؤكد ذلك بقوله: "إن هذا الإنجاز العظيم تحقق في هذا العصر بفضل الله ونضال وتلاحم جماهير شعبنا اليمني في الداخل والخارج وثمرة الجهود المخلصة التي بذلت في هذا المجال"١٢.

وأي إنجاز يتحقق في الوطن كما يتصور يعود فضل تحققه للمخلصين من أبناء الشعب وهذا الاعتراف يعبر عن رؤية فكرية ترى في أن دور القائد ونجاحه أيا كانت قدرته وقوته وأبداعه مرتبط بمشاركة الآخرين. فمثلا بعد حرب الانفصال مباشرة وصلت الدوله إلى وضع الانهيار ولكن الرئيس استطاع أن يخرج اليمن من وضعها السابق إلى آفاق جديدة من البناء والتعمير واسترداد عافيتها وبوقت قصير يقول الرئيس صالح: "استطعنا منذ السابع من يوليو عام ١٩٩٤م بفضل الله وبتعاون كل المخلصين في الوطن أن نعيد بناء مادمرته الحرب محققين إنجازات ملموسة في كافة المجالات في زمن قياسي» (١٣).

القائد معبر عن الناس

وإن كانت إرادة الجماهير حسب اعتقاد الرئيس صالح هي المحرك والصانع للهدف والقائد في النهاية ليس إلا معبراً عن إرادة الجماهير، والأهداف الأساسية له تتحقق بمساندة الجماهير ودعمها له وعندما تتحقق الأهداف كالوحدة والديمقراطية فإنها إنجازات تصبح ملك الشعب صاحب المصلحة الحقيقية وتجاوز الواقع الرديء.

علي عبدالله صالح تعامل مع مسئولية الحكم بنزعة مثالية.. والسلطة في نظره ليست مغنماً أو وجاهة

أعظم تجليات زعامة الرئيس علاقته مع الناس على أسس الصدق والأمانة

المسؤولية المشتركة التي حكمت فكر الرئيس مبنية على اعتقاده بأن القائد السياسي ليس الا معبراً عن ارادة الجماهير مع مسئوليته تجاه احداث التغيير والتحول

السلطة مغرم لا مغنم

تعامل الرئيس صالح مع مسئولية الحكم بنزعة مثالية فالإيثار هي الصفة الغالبة على القائد الحقيقي حيث أكد كثيرا أن المسئولية هي تكليف لصاحبها وواجب والتزام نحو المواطن ونحو الوطن وعلى المسئول أن يعمل بكل جهده وطاقته من اجل رفع الظلم والظلام عن المواطنين، فالسلطة حسب تصوره تفقد معناها إذا تحولت إلى أداة لخدمة المصالح الخاصة لأن السلطة في نظره لم تكن «مغنما أو وجاهة» لأنها حينئذ كما يعتقد "تفقد محتواها الوطني وتصبح تسلطاً"، فالمسئولية في فكره ليست إلا «تكليفاً ومعاناة وجهداً متصلاً وعناء مستمراً من اجل تلمس مصلحة الشعب والوفاء بالواجب» (١٥).

كان الرئيس شخصية فاعلة قبل أن يكون رئيسا فقد وصل إلى أعلى المناصب وهو مازال في العشرينيات من عمره وكان لديه طموحات قوية في المشاركة في بناء يمن حر ومتطور وقادر على تجاوز مشاكله ولكنه لم يكن يتوقع نفسه ان يكون المسئول الاول ولكن تفاعله القوي والصادق مع الوطن أوصله إلى كرسي الرئاسة يقول الرئيس صالح: «الأحداث هي التي أوصلتني لكي أكون رئيساً لليمن، ولم أطمح في أي يوم لأن أكون كذلك»، ولكن عندما يصبح المرء أمام خيار حماية الامة أو توخي السلامه فإن الرئيس أوضح عن سمات قيادية غير عادية في قدرته على أن يصبح في الصف الأول فالأزمة هي التي تصنع القادة العظماء لانهم يتجهون للقيادة بدافع موضوعي لا ذاتي بمعنى أن المصالح العليا للوطن وأهله هي سبب الحركة والتفاعل ولعل هذه الروح هي التي أقنعة النخب السياسية رغم قوتها وضعف الرئيس في تلك المرحلة بأن تدفع وتدعم «صالح» ليصبح هو القائد الأول يقول الرئيس: «أنا دخلت إلى الرئاسة في ظل ظروف معينة وكانت البلد في انهيار وكان فيه مشكلة وظروف معينة في ذلك الوقت، وتحملت المسئولية، لأنني كنت أريد أن انتشل هذا الوطن من ذلك الوضع السيء الذي كان فيه».

والقائد لا همّ له إلا مصالح الوطن فأي سلوك سياسي يقوم به ينطلق من هذا المبدأ وعليه مواجهة أية قوة تتحدى أهدافه الرئيسية التي هي أهداف الشعب وعليه أن يكون حاسما في الحفاظ على أهدافه وأن يتصرف باستقلالية تامة ولكن بالتناغم مع الإدراك الجيد للحدث حتى تكون محاولاته لإحداث التغيير فاعله، وقد أوضح هذه العقيدة أثناء دخول الجيش عدن في حرب ١٩٩٤م بقوله: «جاءني إنذار من أمريكا أثناء حرب الانفصال أن دخول عدن يمثل خطاً أحمر قلت هذا وطني وليس هناك وصي عليّ وجاءتني عدة خطوط حمراء لكننا لم نهتم بذلك... أمريكا أو غيرها ليست وصية على اليمن» (١٦).

أن تكون حركته مضبوطة وشرعية وهو مسئول عن حماية الدولة ونظامها ودستورها فالرئيس مسئول عن الدستور والحفاظ على الوحدة الوطنية، وأي عمل يقوم به لا يخرج عن القانون الناظم للدوله ولكن هذا لا يحرم القائد من الابداع في حل المشاكل باتباع روح الدستور.

فمسئوليات القائد السياسي مخولة له دستورياً بما يعني أن قراراته شرعية وبالتالي معبرة عن إرادة الناس لأن الناس هم من صنع القانون: «نحن دولة مؤسسات ليس دولة أفراد أو أشخاص أو اجتهادات لفلان أو فلان» ، فعندما حدث الانفصال مثلا فإن «الشعب اليمني انتفض ووقف ضد الانفصاليين» ولكن المسئولية الأولى تقع على القائد السياسي حسب تصوره يقول الرئيس صالح ليؤكد ذلك: «وأنا مسئول عن حماية الدستور وعن قيادة هذه الأمة وأي شيء يخل بامنة واستقراره أنا المسئول عنه»، وهذه المسئولية ممنوحة له بصفة شرعية من قبل الشعب، ولكنه قاد عملية التغيير حسب اجتهاده وإخلاصه، «وعلي عبد الله صالح هو في النهاية مواطن من هذا الشعب اسندت إليه مسؤولية القيادة في مرحلة معينة فادى واجبه انطلاقاً من اجتهاده وإخلاصه لشعبه».

والرئيس صالح يعتقد أن النظام والقانون هو المحدد للفعل وأي خروج عن القانون فان هذا يمثل سلوكاً غير شرعي ولا يعبر عن إرادة الناس فالقائد السياسي عندما يمارس اجتهاده في التغيير لابد أن يمارس مهامه حسب النظام والقانون والمبادئ والقيم الخيرة و"المنصب هو تكليف لا تشريف»، «إننا دولة مؤسسات لا مجال فيها للهيمنة وممارسة النفوذ من أي شخص كان» ، فرئيس الوزراء مثلاً «ليس صانع القرار لوحده ولكن هو ضمن مؤسسات الدولة ونحن نشتغل بنظام مؤسسي وليس نظاماً فردياً» (١٤).